الحد الأدنى للتضامن العربي ينبغي رفعه لمواجهة التصعيد الأمبريالي

ربما كان من المفيد في هذه الايام الاخذ بعبارة حسني البرزان المشهورة" اذا كان علينا ان نعرف ما في ايطاليا علينا ان نعرف ما في البرازيل.." ففي لندن اعلن وزير الخارجية البريطاني دول السوق الاوروبية المشتركة تقدمه بتعديل لقرار مجلس الامن حالة قتل مقاومات الاداره الاداريه الحارسه حاليا بين مصر اسرائيل. وبعدها اداعت وكالات انباء ان ديسان، رئيس الجمهورية الفرنسية سيزور دول الخليج والاردن تاديه مشروع فرنسي رومانى لحل ازمة الشرق الاوسط. وخلال هذا الوقت سافر الملك حسين الى رومانيا كان قبل ذلك في بريطانيا. وفي نفس الفترة حدد مسؤولو الولايات المتحدة لمقاومات الادارة الذاتيه تصالاته بالاردن والسعوديه وطار من لياك وللمره الاولى، الى المغرب يطلع الحسن على "انحازاته" تسبيا اشارت الى ذلك الانباء. وبعد هذا كله تقدم المغرب الاردن بشكوى الى مجلس الامن ضد الاستيطان الاسرائيلي. وصار واضحا ان المغرب قد استجاب للطلب الامريكي بضرورة التحرك لتسهيل الامور امام الحل الامريكي خاصة علما تحرك في الماضي للقيام بدور "الخاطبة" بين مصر واسرائيل قام واذا كانت نتائج التحركات الاخيرة سرية والمسافات بين محطات هذه التحركات وهي العواصم العربية والاوروبية، بعيدة فان الخيط الذى يربطها هو رغبة جمع اولئك المشاركين فيها في انقاذ الدور الامريكي في منطقة الشرق الاوسط.

فمما لا شك فيه ان احداث افغانستان والافتراءات الامريكية التي واكبتها والحملة الهستيرية حول "الخطر السوفييتي" الزاحف، زعما، على منابع النفط العربية، والرغبة الجامحة لدى بعض الحكام العرب لاستغلال كل ذلك كمهرب لهم من مواجهة مهماتهم القومية لم تستطع جميعها ان تقنع الشعوب العربية بالانصراف عن قضيتها القومية، او تغليب الخطر المزعوم على الخطر الحقيقي.

ولهذا كان لا بد من "تحرك" او مظهر للتحرك ينعش امال بعض الاوساط العربية في "حل عربي" ويستخدم كمبرر لتقديم "التسهيلات العسكرية" للولايات المتحدة في بعض البلدان العربية، ويحول دون الاندفاع في تشديد المقاطعة لنظام السادات.

ولاضافة بعض الرتوش على "الصورة الخيالية الزاهية" قام مكهنرى بجولة في المنطقة. ورأى هو وسول لينوفيتش من قبله ان مقابلة بعض الفلسطينيين في المناطق المحتلة ستساعد في "تحميل" تلك الصورة وقد لقيا من يساعدهما في ذلك.

ولكن كل هذه "التحركات" لا يمكنها ان تتجاوز اطار "الحركة الميكانيكية" طالما انها لا تلتزم بشيء وتدور حول "تفسير" او تعديل اتفاقيات كامب ديفيد. ولم تغير المنطلق الاساسي لتلك الاتفاقيات وهو انكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي ارضه. وهي في امس الحالات تستهدف توفير ذرائع لبعض الحكام العرب للتراجع عن موقفهم في مؤتمر بغداد من تلك الاتفاقيات.

ومما له مغزاه ان يطرح عضو في المجلس الاستشاري الاردني سؤالا حول موقف الحكومة الاردنية من اتفاقيات كامب ديفيد في هذا الوقت وان يجيب رئيس الوزراء بانه شرح هذا الموقف في لحظة الشؤون الخارجية دون ان يعطي رأيا ودون ان يحد حاجه لاعادة تكرار الموقف السابق للحكومة الاردنيه يصنع عن الاحابه، وان هنا ما يستدعي ان يكون الموقف من اتفاقيات كامب ديفيد سرا من الاسرار

ومن المثير للانتباه بهذا الصدد ان عددا من المسؤولين العرب يحاولون على المكشوف استرضاء الولايات المتحدة بدلا من ادانتها لمسؤوليتها عن اتفاقيات كامب ديفيد. وقبل ان تعلن الولايات المتحدة عن اى توجه للبحث في تعديل تلك الاتفاقيات او التفاوض بشان ذلك بدأنا نشاهد حفله "سترپتيز" لموقف اولئك المسؤولين المعلن لصالح الميت الابيض فهناك صمت من قبل اليمين العربي على اقتراح السادات بوضع الضفة والقطاع تحت الانتداب الثلاثي الامريكي الاسرائيلي المصري وهناك تمهيدات لتقديم بعض العناصر المرضى عنها من قبل اطراف كامب ديفيد كممثلين للفلسطينيين في مفاوضات "مرجوة" مع الولايات المتحدة ولو بواسطة طرف ثالث يرجح ان يكون "حسن" المغرب. وهناك ايضا محاولة لافتعال صراع ضد "الشيوعية" لاقناع امريكا بحسن النوايا ولتطمينها على المستقبل. وفوق ذلك هناك استعداد صريح لتقديم القواعد العسكرية لامريكا والتنازل عن السيادة الوطنية مقابل "تعديل" اتفاقيات كامب ديفيد. كل هذا يحدث في الوقت الحاضر، في بعض عواصم اليمين العربي، دون ان ترافقه ولو "للمناورة" اية اشاره على استعداد لدى هؤلاء للسير في طريق بديل او على الاقل للبحث في خطه عمل تتجاوز قرارات مؤتمر بغداد التي كانت الاحداث قد تجاوزتها قبل اقرارها.

ولا يمكن اعتبار اقتراح "الميثاق القومي" الذي طرحه العراق حوارا كافيا على متطلبات المرحلة القائمة. واذا كان شقه الايجابي يستهدف الحيلولة دون تقديم القواعد والاشراف في الاحلاف العسكرية فان شقه الاخر يكرس كل الارتباطات القائمة بين الامبريالية ودول اليمين العربي ويتعهد بتقديم الحماية لانظمة تلك الدول في حاله انتفاض شعوبها عليها. وغير ذلك فانه يرمي في احسن الحالات الى ابقاء الوضع العربي على حاله ان لم يكن محاولة مؤقتة "لسد فراغ" في العمل العربي مثلما كان "ميثاق العمل القومي" مع سوريا يُعيد اتفاقيات كامب ديفيد.

ولكن مهما كانت الدوافع فان الاستمرار في البحث عن "حد ادنى" للمحافظة على التضامن العربي يعني استمرار "الندنى" عن الحد الادنى المقبول لدى الشعوب العربية والمنسجم مع المصلحه القوميه. ومد "الحد الادنى" في مؤتمر بغداد يحققت تراجعات معينة في موقف دول اليمين العربي وانتقلت هذه الدول بعد مؤتمر تونس من ادانه العدوانيه الامريكية في قرارات ذلك المؤتمر الى الاستعداد لتقديم "التسهيلات" العسكرية للولايات المتحدة، والتاكيد على صداقتها بعد ذلك بشهر واحد. ومعنى هذا ان "الحد الادنى" سيتدنى اذا ما اريد جمع شمل جميع الدول العربيه تحت باقه التضامن. ونصبح بذلك عمليه بكسيف "الحد الادنى" ليتلائم مع رغبات اليمين العربي عمليه دحرجه الى حضيض الاستسلام

ان هذا ما يريده اليمين العربي الذى استمرأ سياسه الاسترار في علاقاته مع حركه التحرر العربيه. فلقد قبل بالحد الادنى الذى صنع في مؤتمر بغداد. ولكنه احد بتراجعات محدده في تطبيق المقاطعه ضد النظام المصري، وبمساومات اخرى مع الامبرياليه الامريكيه بمهد لحد ادنى جديد يزيد من اغتراب الانظمه العربيه عن سطلات المرحله الراهنه وعن حاجات النضال القومي كشرط للتضامن العربي.

ان الشعوب العربيه تفهم التضامن العربي كاداه كفاحية تحشد طاقاتها وتوحد جهودها لحل قضاياها المصيريه ولا تفهمه ولا تهتم به اذا كان يعني مجرد ظهور حكام العرب حول مائده واحده على شاشات التلفزيون.

ولهذا فان حركه التحرر العربيه مدعوه لوقف عمليه الاستزاز هذه والانطلاق من التقدير الواقعي للحد الادنى اللازم لحل مهمات الكفاح العربي. وهو في الوقت الحاضر بحاجه الى رفع مستواه عما كان عليه في مؤتمر بغداد. فلقد صعدت الامبرياليه من هجومها على الشعوب العربيه. وهي تهدد استقلالها وتسعى باصرار تعرض الاتفاقات الجائره عليها. وبالتالي فان صد هذا الهجوم لا يناسبه اسلوب التراجع المستمر او موقف الجمود عند قرارات مؤتمر بغداد بل تجاوزها الى ما هو افضل كي يكون العمل العربي في مستوى مسؤولياته.

"مراقب"

المفاوضات على مياه نهر اليرموك الضفة الغربية .. هي الهدف

على الرغم من نفي الحكومة الاردنية ان يكون هناك مفاوضات بينها وبين اسرائيل حول تقسيم مياه نهر اليرموك، فقد اكدت صحيفة الجيروزالم بوست ذلك في مقال مطول نشرته يوم الجمعة الماضي واوردت فيه الكثير من التفاصيل حول الموضوع.

فقد ذكرت الصحيفة على لسان احد الديبلوماسيين الامريكيين الذين يتولون المباحثات "ان المباحثات وصلت مراحلها الاخيرة ولم يبق سوى ايجاد الحقائق حول المواضيع التي يختلف عليها الطرفان. ومن هذه النقاط المهمة والمختلف عليها حتى الان هي كمية المياه التي تحتاجها الضفة الغربية حيث تقول اسرائيل ان حفر الابار في الضفة يؤثر على منسوب المياه في داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ولذلك فهي تطالب بحصة اكبر. ويقول المسؤولين الاسرائيليين ان هذه الكمية الاضافية من المياه التي تطالب بها اسرائيل لا تخضع لمستقبل الضفة الغربية السياسي حيث ان هذا امر ثانوي؟؟.

وقد خصصت الاردن اكثر من بليون دولار لاستغلال مياه نهر اليرموك وذلك ببناء سد كبير للمياه في بلدة "المقارن" على الحدود الاردنية السورية، في منطقة "مثلث اليرموك". وسيمول هذا المشروع بواسطة الولايات المتحدة التي ستساهم بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، بالاضافة الى فرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا وبنك الاستثمار الاوروبي، البنك الدولي وعدد من دول البترول العربية. هذه الدول والمؤسسات عقدت اجتماعا في لندن في شهر اكتوبر الماضي ووافقوا مبدئيا على تمويل المشروع.

وعلى الرغم من ان اسرائيل اخذت موافقة من الاردن وامريكا بحقها الشرعي في مياه نهر اليرموك الا انها لا تزال تعارض في اقامة المشروع لانه كما تقول اسرائيل قد يتسبب في ملوحة مياه نهر الاردن. وتحاول اسرائيل عن طريق هذه الحجج كسب المزيد من المياه المقررة لها.

والاتفاق بين اسرائيل والاردن هو احد شروط الممولين لمشروع سد المقارن وترى اسرائيل ان من حقها ايضا ليس الاتفاق حول كمية المياه التي ستاخذها من نهر اليرموك فحسب بل ايضا حول كمية المياه المخصصة للضفة الغربية والتي ستستعملها اسرائيل على اعتبار ان مصادر المياه في الضفة تاتي من المناطق الشمالية في فلسطين وتؤثر على منسوب المياه هناك.

ومن هذا المنطلق تطالب اسرائيل بـ ٤٠ مليون متر مكعب من المياه بينما عرضت الاردن على اسرائيل ١٧ مليون متر مكعب فقط. وخروجا من هذه المشكلة اقترحت اميركا العودة الى مشروع "اريك جونسون" مبعوث الرئيس الامريكي ازينهاور سنة ١٩٥٣. الذى قام بمشاورات مع الاردن وسوريا ومصر ولبنان واسرائيل حول تقسيم مياه نهر الاردن ولكن الدول العربية قد رفضت المشروع في حينه لاسباب سياسية.

وعلى الرغم من ان الاسباب السياسية لا زالت قائمة فقد وافقت الاردن الى العودة لهذا المشروع الذى نص كما يقول المسؤولين الامريكيين على ان تكون حصة اسرائيل ٢٥ مليون متر مكعب. ولكن اسرائيل ترفض هذه الكمية على اعتبار ان الضفة الغربية كانت في وقتها تحت الحكم الاردني ويقول بعض المسؤولين الاسرائيليين ان المشكلة الحقيقية هي مع سوريا حيث ان المشروع يقع بالضبط على الحدود بين الاردن وسوريا واسرائيل وسوريا ترفض مبدئيا اى شكل للتعاون بين الاردن واسرائيل. وهذا هو السبب الذى يجعل الولايات المتحدة والاردن يضفيان نوع من السرية على هذه المفاوضات.

كما يتوقع المراقبون ايضا ان تظهر خلال جولات المفاوضات القادمة بعض الاسئلة الصعبة وخاصة فيما يتعلق باتفاقات كامب ديفيد وموقف الاردن المعلن من هذه الاتفاقات. حيث ان الولايات المتحدة ستستغل هذه المفاوضات وقصة التمويل لخلق نوع من المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والاردن تمهيدا للدخول في مباحثات ما يسمى بالحكم الاداري الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة.

"ابو حماد"

مكافأة "بالشيكل" للسفير الامريكي

السفير الامريكي في اسرائيل صموئيل لويس وخمسون من موظفي السفارة الامريكية شاركوا في اعمال قطف وتغليف الحمضيات في احدى البساتين الخاصة في اسرائيل. وافادت الصحف الاسرائيلية بان طاقم السفارة الامريكية قد قام بهذا العمل استجابة لنداء مصلحه الاستخدام للتطوع لاعمال القطف والتغليف. واضافت هذه الصحف بان السفير الامريكي والطاقم المرافق له سيتقاضون اجرهم بعملة الشيكل الجديدة وليس بالليرة الاسرائيليه القديمة.

احتمال تمديد مفاوضات الحكم الذاتي لسنة إضافية

افادت مصادر مطلعه في القدس والقاهرة بانه تجرى في الوقت الحاضر دراسة احتمال تمديد فترة مفاوضات الحكم الادارى الذاتي لسنه اضافية اخرى. وقالت هذه المصادر بان ظروف مصر الحالية واوضاعها في العالم العربي لا تسمح لها بالموافقة على المشروع الاسرائيلي المطروح للاداره الذاتيه.

ومما يذكر انه قد حدد شهر أيار القادم كحد نهائي للوصول الى اتفاق مصري ـ اسرائيلي حول هذا الموضوع.

الاستيطان في قلب الخليل قد يبدأ الاحد القادم

اجلت الحكومة الاسرائيلية في اجتماعها الاخير، مسالة اتخاذ قرار عملي لبدء الاستيطان في قلب مدينة الخليل، هذا وكانت الحكومة الاسرائيلية قد اتخذت قرارا مبدئيا بالموافقة على ذلك قبل حوالي اسبوعين. هذا ومن المتوقع ان تقر الحكومة الاسرائيلية في اجتماعها المقبل يوم الاحد القادم بدء عملية الاستيطان في ٥ بنايات تضم حوالي ٥٤ غرفة في مركز مدينة الخليل، وان تناط مهمة التنفيذ لمستوطني كريات اربع وجماعة غوش ايمونيم بشكل خاص.